يستوجب مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وصناع القرار من أجل التمكين

خبراء ونواب لـ «الصباح»: تعديل الصوت الواحد يجب أن يكون بأغلبية نيابية

■ سامي خليفة: جميع التصورات والرؤى النيابية ستكون محل نقاش وتحليل تحت قبة البرلمان

د. محمد الفيلي

حمدان العازمي

د. سامي خليفة

■ محمد الفيلي : فكرة الصوت الواحد ليست سيئة إذا كنا نعرف ماذا نريد

■ حمدان العازمي: الجميع يهدف إلى التوافق ومشاركة جميع الأطراف السياسية والاجتماعية في العملية الانتخابية

تحقيق ياسر عبد القوي

علق خبراء ومحللون دستوريون على تصورات أعضاء مجلس الأمة التي تتعلق بالنظام الانتخابي ، ورغبة بعض النواب في تعديل النظام الحالي المعروف باسم «الصوت الواحد»

وكشفوا لـ «الصباح» ان تعديل القوانين من إختصاص مجلس الأمة وان المحكمة الدستورية لم تمانع في اية تعديلات إذا أجريت موافقة مجلس الأمة

وفي هذا السياق علق استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور سامي خليفة على تصورات قائلا أن في حال إجراء اية تعديلات على النظام الإنتخابي « الصوت الواحد» يجب أن يكون برغبة أغلبية نيابية وليس من خلال ضغوطات خارجية من الشارع الكويتي ، مبينا ان تكون هناك حركة برلمانية لمتطلبات المواطن الكويتي تتمثل فيها العدالة والتمثيل البرلماني

وكشف استاذ العلوم السياسية ضرورية اشراك مؤسسات المجتمع المدني وصناع القرار في هذا الجانب من أجل تمكين التعديلات الدستورية حتى تخرج بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه

واوضح خليفة أن جميع التصورات والرؤى النيابية سوف تكون محل نقاش وتحليل تحت قبة عبدالله السالم ومن ثم ستحال إلى الجهات القانونية التي تتمثل في المحكمة الدستورية لإبداء وجهات نظرها في هذا الجانب

من جهته قال الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي ان تعديل القوانين من اختصاص مجلس الأمة وان المحكمة الدستورية لم تمانع في إجراء اية تعديلات إذا أجريت موافقة مجلس الأمة بأغلبية نيابية

واكد الفيلي أن فكرة الصوت الواحد ليست سيئة اذا كنا نعرف ماذا نريد، مشيرا إلى أن التصويت باصوات كبيرة يجعل الناس تتجه إلى نظام القائمة أو القبلية

والإطار ذاته اكد النائب حمدان العازمي ان المرحلة الحالية تتطلب تعديل النظام الانتخابي الحالي واقرار نظام توافقي يحتوي جميع التيارات السياسية

ورحب العازمي في فكرة تعديل النظام الانتخابي بحيث يتم تعديل الدوائر الانتخابية الى عشر دوائر وصوتين، لافتا الى ان الدوائر الخمس الحالية تعتبر ظالمة للوطن قبل المواطنين.

وقال العازمي « سندعم بقوة هذه التعديلات وذلك للحفاظ على اهداف العملية الديمقراطية وهي احتواء جميع شرائح المجتمع الكويتي».

موضحا انه سيتم التنسيق مع زملائه النواب في هذا السياق وذلك للتدرج في اقراره

وبين ان الجميع يهدف الى التوافق والتصالح الوطني ومشاركة جميع الأطراف السياسية والاجتماعية في العملية الانتخابية، فلابد من تعديل النظام الحالي من اجل تحقيق المصلحة العامة المجتمع.

يتضمن شروطاً تمنع السرية أثناء توقيع أي اتفاقيات

الطريجي: يقترح قانوناً بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

■ الخدمات الطبية السريعة والمتميزة من أهم ما يحتاج إليه المواطن

عبدالله التميمي

■ لماذا لم يتم تعيين موظفين كويتيين في المواقع الحساسة بدلا من الجنسيات الأخرى؟

تقدم النائب د.عبدالله محمد الطريجي بالاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم «2»مكررا إلى القانون رقم «25» لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مشفوعا بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر

وجاء في البيان التالي –

بعد الاطلاع على الدستور وعلى القانون رقم «25» لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والقوانين المعدلة له،

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة أولى: تضاف مادة جديدة برقم «2» مكرراً إلى القانون رقم «25» لسنة 1974 المشار إليه ليكون نصها التالي :

«وفي جميع الأحوال يتعين على رئيس مجلس الوزراء إعداد مذكرة تفصيلية بأسباب ومبررات ومقدار القرض وأوجه استخدامه من قبل الجهة الممنوح لها ورفعها إلى مجلس الأمة للحصول على موافقته قبل منح القرض ».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية التالي:

لما كان أعضاء المجلس يمثلون الأمة بأسرها وقد أناط بهم الدستور رعاية المصلحة العامة لها. وذلك من خلال دورهم الرقابي على أداء الحكومة لأعمالها.

وكانت المادة «70» من الدستور الكويتي تنص على أن : «يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فورا مشفوعة بما يتناسب من البيان وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية».

على أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة ، والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلا لقوانين الكويت يجب لنفاذها أن تصدر بقانون.

ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتضمن شروطاً سرية تتناقض مع شروطها العلنية».

فإذا كانت المادة سالفة الذكر قد نصت صراحة على أن تعرض جميع المعاهدات التي يبرمها الأمير على مجلس الأمة كما اشترطت المادة لنفاذ المعاهدات التي من شأنها أن تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلا لقوانين الكويت أن تصدر بقانون أي لابد من موافقة مجلس الأمة عليها.

فإنه من الأجدر والأولى أن تعرض القروض التي يقوم الصندوق بمنحها للدول العربية والنامية على مجلس الأمة وأخذ موافقته عليها قبل إقرارها وهذا الأمر ليس بدعة وإنما هو أمر قائم وموجود لدى كافة الدول التي تقوم بمنح القروض والهبات لغيرها من الدول النامية ومن ثم كانت هناك ضرورة لإصدار مثل هذا القانون حتى يتحقق للمجلس دوره الرقابي على المال العام وأوجه إنفاقه بما لا يسمح بالتلاعب فيه حسبما ظهر ذلك في الآونة الأخيرة.

وفي سياق مختلف وجه الطريجي سؤالا برلمانيا إلى وزير الداخلية حول قيام الوزارة بتعيين شقيقتين من الجنسية الإيرانية:-

1 – فرناز محمد جواد مطرقي

2 – فريبا محمد جواد مطرقي

في الإدارة العامة لنظم المعلومات حيث اوكلت للأولى وظيفة تنفيذ إجراءات الدخول والخروج ونظام سرية المعلومات ولشقيقتها وظيفة تنفيذ إجراءات تنفيذ الأحكام والسجون وحيث ان وجود شقيقتين من الجنسية الإيرانية تعملان في هذه الإدارة المهمة وإسناد وظائف حساسة لهما تتعلق بنظام سريه المعلومات يعتبر ثغره امنيه لا يمكن السكوت عنها وخرقا لأبسط قواعد و أسس العمل الأمني لذا فإنني أتوجه لوزير الداخليه بالأسئلة التالية :

1 – يرجى تزويدى بقرار تعيين المذكورتين ومن المسؤول عن تعيينهما في الإدارة العامة لنظم المعلومات ومن توسط لهما في عملية التعيين .

2 – ما هى مبررات تعيين شقيقتين من الجنسية الإيرانية بنفس الإدارة وبوظيفة تمكنهما من الاطلاع على نظام سريه المعلومات ؟ ومن المسؤول عن تعيينهما بهذا الموقع وبهذه الصلاحيات ؟

3 – لماذا لم يتم تعيين موظفات او موظفين من الكويتيين في هذه الوظيفة ذات الطابع الامنى المهم خاصة في مثل هذه المواقع الحساسة ؟

4 – هل من المصلحه الوطنية تعيين الاجانب كما هو الحل هنا ؟ بما يخالف التوجه الحكومى لسياسة التكويت رغم ان هناك الكثير من ابنائنا وبناتنا ما زالوا في قائمة الانتظار لتعيينهم في وظيفة توفر لهم العيش الكريم.

كما تقدم الطريجي بإقتراح حول « تحويل العمل بمركز بيان الصحي – قطعة «2» بجانب الجمعية التعاونية الجديدة – للعمل اربع وعشرين ساعة بدلاً من عمله الحالي من الساعة السابعة صباحاً وحتى منتصف الليل وقال في بيانه الآتي :

لما كانت الخدمات الطبية السريعة والمتميزة من أهم ما يحتاج إليه الفرد ، ولتفادي التأخر في علاج الحالات الحرجة نقترح تحويل مركز بيان الصحي للعمل على مدار الساعة أسوة بالمستوصفات الأخرى وذلك لتقديم الخدمة الطبية العلاجية اللازمة لسكان المنطقة ولاستيعاب سكان مناطق بيان ومشرف على مدار اليوم والعمل على تقليل ضغط المراجعين لمستشفى مبارك الكبير ، ولمواجهة النمو السكاني المتزايد .

تساءل عن الخطة المستقبلية لها والبعد الجغرافي والأندية الرياضية

الحويلة لـ« وزير التربية »: ماهي الخطة الزمنية تجاه ضاحية صباح الأحمد من حيث عدد المدارس؟

محمد الحويلة

وجه النائب د. محمد هادي الحويلة سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي حول مشروع صباح الاحمد الاسكاني قال فيه نظرا لضخامة مشروع صباح الاحمد الاسكاني سواء من حيث القطع السكنية أو مساحة المشروع أو عدد سكان الضاحية

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

الخطة الزمنية لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي تجاه ضاحية صباح الاحمد من حيث

عدد المدارس التي تنوي الوزارة افتتاحها بالضاحية «روضة – ابتدائي – متوسط – ثانوي».

هل تنوي الوزارة افتتاح أفرع للجامعة أو للتعليم التطبيقي في الضاحية ، أخذ في الاعتبار البعد الجغرافي لضاحية صباح الاحمد عن المواقع الحالية للجامعة والتعليم التطبيقي والتدريب ؟

وفي سياق آخر وجه الحويلة سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة حول خطة الوزارة نحو تقديم الخدمات الصحية المتكاملة لأهالي ضاحية صباح الاحمد جاء فيه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ما هي خطط الوزارة نحو تقديم الخدمات الصحية المتكاملة لأهالي ضاحية صباح الاحمد من ناحية انشاء مراكز صحية وتزويدها بالعيدات الطبية المتخصصة وانشاء مراكز للاسعاف إضافة الى خدمات المختبر والاشعة وأمل تزويدي بالخطة الزمنية وفق تواريخ محددة لتنفيذ المشاريع الصحية المذكورة .

وفي الإطار ذاته وجه الحويلة سؤالا برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشئون البلدية جاء فيه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

يرجى تزويدي بالخطة الزمنية لتوزيع الوحدات والقسائم السكنية لأهالي ضاحية صباح الأحمد في كافة قطاعات الضاحية مع تزويدي بتاريخ الانتهاء من توزيع آخر قطاع بمشروع ضاحية صباح الأحمد ؟

كما وجه الحويله سؤالا إلى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب قال فيه تزويدي بالخطة التي رسمتها وزارة الشباب بشأن ضاحية صباح الأحمد ، أخذ في الاعتبار البعد الجغرافي للضاحية عن الاندية الرياضية ومراكز الشباب التابعة لمحافظة الاحمدي .

وفي سياق آخر قدم النائب الحويلة إلى وزيرة الشئون الاجتماعية جاء فيه:

ماهي الخطة الزمنية لإنشاء جمعية تعاونية بضاحية صباح الاحمد شاملة كافة الانشطة والأفرع اضافة الى صالة متعددة الاغراض للمناسبات الاجتماعية .

تدفعه له المؤسسة شهرياً حتى حصوله على الرعاية السكنية

الزلزلة: يقترح رفع بدل الإيجار إلى 250 ديناراً

تقدم النائب دكتور يوسف الزلزلة بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل الفقرة الأولى من المادة «19» من القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ،جاء فيه – بعد الاطلاع على الدستور ، – وعلى القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له ، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة أولى

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة 19 من القانون رقم «47» لسنة 1993 المشار إليه النص التالي :

« يستحق رب الأسرة اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهر من تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية بدل إيجار شهري مقداره 250 ديناراً كويتيا تدفعه له المؤسسة شهريا حتى حصوله على الرعاية السكنية».

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون .

يوسف الزلزلة

وجاء في المذكرة الإيضاحية في شأن الرعاية السكنية الآتي

نظرا لما يشهده العالم عامة والكويت خاصة من آثار التضخم الذي امتد إلى أساسيات الأسرة وحاجتها وحيث أن تكاليف السكن لدينا تشكل جزءا كبيرا من دخل الموظف ونظرا للارتفاع الشديد الذي تشهده الإيجارات في السكن الاستثماري والخاص وحتى لا يضطر المواطن إلى اللجوء للاقتراض لتوفير هذا الاحتياج الضروري . لذا أعد الاقتراح بقانون المرفق بتعديل الفقرة الأولى من المادة «19» من القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بزيادة بدل الإيجار من 150 دينارا إلى 250 دينارا شهريا.

القضية حفظت من النيابة لكن يجب تفعيل الجانب السياسي

العدساني: تشكيل لجنة تحقيق في «الإيداعات المليونية» على جدول أعمال الدور القادم

■ دور النواب هو الرقابة والتشريع وليس تضخم الحسابات

■ نطالب رئيس مجلس الأمة ووزير الخارجية بدور واضح في قضية التجسس الإيراني

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن طلب تشكيل لجنة التحقيق في قضية الإيداعات المليونية لـ 13 نائباً تضخمت حساباتهم في مجلس 2009 سيكون على جدول أعمال دور الانعقاد القادم.

وقال العدساني في تصريح صحافي أمس، قد يتساءل البعض ان القضية قد حفظت من قبل النيابة، وهو صحيح، لكن في الجانب السياسي يجب أن نعرف من اين حصل هؤلاء النواب على هذه الأموال، فمازال منهم نواب حاليين، متسائلا لماذا لم يثبتوا النواب مصادر اموالهم كما ادعوا بانها من التجارة، وهو غير صحيح، فحصلوا على الأموال واودعوها في حساباتهم في البنك.

وأضاف العدساني أن لم يتأكد لكل من أمن الدولة والبنوك المحلية والبنك المركزي ووحدة غسيل الأموال واقع قضية الايداعات، والنيابة حفظت القضية لقصور في التشريع، موضحا انه سيتم تقديم قانون هيئة النزاهة وكشف الذمم المالية وحماية المبلغ وتعارض المصالح، مستدركا بالقول انه لا يمكن السكوت عن مثل هذه القضية.

واوضح ان في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة ذكر أنه لن يصوت لأي من نواب الايداعات قائلا: ولو أحد النواب سألني عن اسماء النواب في حينها لذكرتها تحت قبة عبدالله السالم، مؤكدا أن قضية الايداعات لن تنسى ولابد أن تكون عبرة.

وقال العدساني ان الغرض من تشكيل لجنة التحقيق هو قراءة التقرير الذي تم إعداده من قبل اللجنة الذي يثبت ان 13 نائبا تضخمت حساباتهم والبينة على من ادعى، وعلى النواب أن يثبتوا مصادر أموالهم، فقضية الايداعات حلت مجلس 2009 حتى تنكشف الأقنعة.

واضاف ان دور عضو مجلس الأمة التشريع والرقابة وليس لتضخيم الحسابات.

وفي سياق آخر، اشار العدساني إلى قضية التجلسس الإيراني الذي ادانها القضاء بحكم التمييز، قائلا: «نريد معرفة ماذا قامت به الحكومة ووزارة الخارجية، فكانت الشبكة ترغب بالضرر بالأمن القومي والاجتماعي ومن ضمن التقارير كانت تنوي ضرب المنشاة النفطية والعسكرية.

خاصة فيما يتعلق بمشاريع التنمية وتنفيذها

الجيران: نعاني من قصور تشريعي واضح

صرح النائب الدكتور عبدالرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية، أننا نعاني من قصور تشريعي واضح فيما يتعلق بمشاريع التنمية وتنفيذها ومراقبتها ومحاسبة المقصرين، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها مستشفى الجهراء وتعطل مشاريع التنمية، بسبب عدم وجود معايير لجودة الأداء ولقياس كفاءة العاملين، وعدم تحديد الأهداف قبل البدء في أي مشرع، ولعدم تحديد سقف زمني للتنفيذ.

وأضاف الجيران بان سنغافورة وانجلترا واستراليا وكندا لها أجهزة متخصصة لمراقبة جودة الأداء من خلال الاحتكام الى المعايير القياسية العالمية لمختلف المشاريع الأمر الذي نفتقده في الكويت.

وطالب بضرورة التنسيق المسبق بين ديوان الخدمة المدنية من خلال مشروع الخطة الاستراتيجية البديلة للرواتب وبين هيئة مكافحة الفساد، وبين وزارة التخطيط ومجلس الأمة من خلال خطة مشاريع التنمية التي اعتمدها.

عبدالرحمن الجيران

الجلال يدعو إلى إلغاء تأشيرات المواطنين إلى إنكلترا وأوروبا أو معاملة مواطنيهم بالمثل!

دعا النائب طلال الجلال السهلي الحكومة ممثلة في وزارتي الخارجية والداخلية إلى الضغط على بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي لتسهيل حصول الكويتيين على فيزا شنغن أو معاملة مواطنيهم بالمثل والذين يحصلون على فيزا الدخول بمجرد وصولهم إلى أرض مطار الكويت ، متسائلا : لماذا لا تسعى الحكومة للتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي لالغاء التأشيرات عن المواطنين الكويتيين كما فعلت بعض الدول الخليجية.

واضاف الجلال في تصريح صحافي : إن إجراءات السفر إلى أوروبا وبريطانيا باتت أكثر تعقيدا من قبل، وقد تستغرق وقتا أطول من العادة، حيث تم البدء بتطبيق بصمة اليد وصورة العين كما هو معمول به في السفارة البريطانية والأمريكية، وهناك مشكلات تعترض طالب الفيزا متعددة الوجهات الأوروبية، فبعض السفارات تشدد على ضرورة أن تكون مدة الإقامة الأطول على أراضي بلادها حتى تمنح الفيزا، كما أن سفارات أخرى تشدد على ضرورة احضار تذكرة سفر مدفوعة وإقامة فندقية مدفوعة سلفا ورصيد بنكي أيضا حتى تمنح الفيزا.

ولفت الجلال إلى أنه مع بداية موسم الصيف والسفر، تزداد المشاكل بين المواطنين وسفارات الاتحاد الأوروبي بسبب اجراءات استخراج الفيزا سواء كانت للعلاج أو السياحة أو العمل أو حتى الدراسة، مشيرا إلى أن المواطنين الراغبين في السفر لأوروبا يعانون أشد المعاناة من صعوبة استخراج الفيزا ، واستغرب الجلال من تعامل السفارات الأوروبية مع الكويتيين، مؤكدا أن منهم من فسدت رحلته الصيفية بسبب استخراج فيزا لجميع أفراد الأسرة عدا الأب أو الأم أو أحد الأبناء، وحين تتوجه الأسرة إلى سفارة أخرى تسمح لهم جميعا باستخراج الفيزا، مما يدل على عدم وجود ضوابط بعمل الاتحاد الأوروبي.